العرب
الجمعة 2021/08/20
السنة 44 العدد 12154

العراق يحاول ضم القطاع الخاص إلى ورشة الإصلاح الاقتصادي

نجاح الخطوة رهين بتحسين مناخ الأعمال واعتماد قوانين ملائمة

متى يتسلّم القطاع الخاص دفة الاقتصاد

يحاول العراق تخطي إحدى أهم العقبات في خطة الإصلاح والمتمثلة في إنعاش دور القطاع الخاص وتسليمه دفة التنمية، بعد أن بات جذب الاستثمارات الأمل الوحيد للخروج من دوامة الدمار والشلل الاقتصادي بعد انحسار فرص الحصول على المساعدات.

بغداد – تظهر الحاجة في العراق بشكل ملح إلى مساعدة القطاع الخاص في عملية تمويل التنمية المستدامة لتحقيق أهدافها في مواجهة التحديات المحلية والعالمية، لاسيما مع تفاقم مشكلات الدولة وتراجع قدرتها على النهوض باقتصادها المشلول.

لكن أغلب المهتمين بالشأن الاقتصادي العراقي يتفقون على أن ذلك يتطلب مناخ أعمال مستقرا وتشريعات وقوانين ملائمة، إضافة إلى مكافحة الفساد والبيروقراطية وتعزيز الشفافية والاستقرار الأمني.

صادق السلطاني

ندعم القطاع الخاص بما يفضي إلى تغييرات في الاقتصاد

ويرى محللون أن تحقيق هدف حكومة مصطفى الكاظمي يبدو في غاية الصعوبة في ظل تواصل الفوضى وضعف كفاءة المؤسسات العراقية، التي تديرها المحاصصة الطائفية بعد اجتثاث الكفاءات التي يمكنها التعاون مع المستثمرين والشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع.

ويكافح العراق الذي شهد حروبا وفترة حصار طويلة منذ أكثر من أربعة عقود بحثا عن حلول تساعد في تحفيز أصحاب الأعمال من العراقيين على ضخ أموالهم في مشاريع تسهم في تخفيف مستوى البطالة وتضيق دائرة الفقر، وتدفع عجلة التنمية التي ظلت متوقفة منذ الغزو الأميركي في العام 2003.

وفي محاولة لإيقاظ هذا القطاع، كشفت اللجنة المالية النيابية قبل أيام عن خطة مشتركة مع وزارة المالية والقطاع الخاص، سيتم وضعها لمعالجة بعض النقاط التي من شأنها تعظيم الإيرادات وتعزيز الاقتصاد وحل مشكلاته.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى عضو اللجنة النائب صادق السلطاني تأكيده أنه بعد إقرار قانون موازنة 2021 تم العمل على كيفية إزالة العقبات أمام القطاع الخاص، والتي قد تفضي إلى تغييرات في الاقتصاد المحلي.

وقال إن "القطاع الخاص يعاني من كثرة الضرائب وعندما تقوم الدولة ومؤسساتها بزيادتها من أجل النهوض بالإيرادات للصالح العام، يكون هنالك اعتراض من أصحاب الأعمال لأن الأمر من الممكن أن يتسبب بزيادة الأسعار".

وتأتي هذه التحركات في وقت تعاني فيه شركات القطاعين العام والخاص من ضعف شديد في الإنتاج، ولم ترق إلى مستوى التحديات التي يواجهها البلد النفطي العضو في منظمة أوبك، في ظلّ استمرار انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات ووباء كورونا، مما أثر سلبا على الموازنة العامة للدولة.

ويتفق خبراء على أن دخول العراق في معركة شاملة لإصلاح الاقتصاد على كافة الأصعدة يشكل لحظة مفصلية في تاريخ البلد الغارق في الأزمات وأن المحاولات الحالية ستخدم خطط الحكومة لوضع الأمور في طريق التعافي من التداعيات التي دمرت أساسات نمو ثاني أكبر منتج للنفط في العالم.

ووافقت الحكومة في أكتوبر من العام الماضي، على وثيقة تدعو إلى إصلاح شامل للنظام الاقتصادي الفاسد، ويعدّ "الكتاب الأبيض" للإصلاح الاقتصادي خارطة طريق لتنفيذها.

وفي بلد يعاني من أزمة بطالة حادة، تعتمد 40 في المئة من القوة العاملة على رواتب الحكومة، وفي المقابل شهد العراق تقلص القطاع الخاص وقدرته على توفير وظائف، في بلد يبلغ معدل بطالة الشباب فيه 25 في المئة.

وكل الدلائل تشير إلى كيفية عرقلة هدف تنويع الاقتصاد شبه المعتمد على النفط، مع تضاعف الفساد في جميع القطاعات، كما لم يوجد قطاع خاص نشط من شأنه أن يمكن من تحقيقه.

وتعرض الاقتصاد العراقي على مدى 18 عاما الماضية إلى ضرر أصاب جميع مفاصله، وتسبب بتراجع قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وأدى كذلك إلى اختفاء استثمارات القطاع الخاص واندثار العديد من الشركات وعزوف أصحابها عن العمل جراء أزمات مالية خانقة، وبات البلد معتمدا بشكل رئيسي على إيرادات النفط.

والعراق، ثاني أكبر منتج للخام في منظمة أوبك بعد السعودية، بمتوسط يومي 4.6 مليون برميل في الظروف الطبيعية، ويعتمد على الخام لتوفير أكثر من 92 في المئة من إيراداته.

ورغم أن النمو الاقتصادي هو عنصر حاسم في تعزيز الرخاء على المدى الطويل لجميع العراقيين الذين سئموا من تراجع في كافة مناحي حياتهم اليومية، إلا أن عدم الاستقرار السياسي وعدم كفاية البنية التحتية ونقص الدعم المالي والمؤسسي جعل من الصعب على القطاع الخاص ومن ضمنها الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق أن تزدهر.

ففي السنوات الخمس الأخيرة أعلن البنك المركزي العراقي عن مبادرات بالملايين من الدولارات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مدعومة كوسيلة لتحفيز الشباب العاطلين عن العمل وخلق وظائف في القطاع الخاص، لكن القيود المفروضة على سداد القروض جعلتها صعبة المنال وخاصة بالنسبة إلى الشركات الناشئة.

سلطنة عُمان تسرّع خطوات التحوّل إلى الاقتصاد الرقمي

مسقط – كثفت الحكومة العمانية خطواتها لتسريع استراتيجية التحول الرقمي لاكتساب القدرة على الرؤية الفورية اللازمة لتنمية الأسواق في جميع القطاعات الإنتاجية، وبالتالي تعزيز دورها في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وفي أحدث تجسيد لهذا المنحى، تخصيص الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة موقعا لاستخدامات التقنيات الحديثة، ومنها تجارب الذكاء الاصطناعي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على مساحة تقدر بنحو 18 كيلومترا مربعا.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى أحمد الفارسي رئيس اللجنة التسييرية للإشراف على المنطقة المخصصة للذكاء الاصطناعي في الدقم، قوله إن "الحكومة حريصة على توطين الفرص الاستثمارية في مجال الذكاء الاصطناعي وتجارب الطائرات المسيرة عن بعد (الدرون) وتكنولوجيا المستقبل".

وأضاف "نعمل على تهيئة وضمان وجودة البنية الأساسية لتطبيق استراتيجية الحكومة الإلكترونية والمدن الذكية، وإيجاد فرص بحثية في المنطقة الاقتصادية بالدقم والاستفادة منها للاستخدامات العملية والأكاديمية وتذليل التحديات والصعاب التي تواجه تطبيق مشاريع الذكاء الاصطناعي".

وإلى جانب الهيئة، تضم اللجنة ممثلين من عدة جهات هي وزارة الدفاع وشرطة عُمان السُّلطانية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة تنظيم الاتصالات.

واعتمدت اللجنة المخطط المبدئي لمنطقة الذكاء الاصطناعي مع إعداد دراسة الأنشطة التي يمكن ممارستها، وكذلك الحوافز والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين في هذا المجال.

ومن المتوقع أن تتم تجربة المنتجات الصناعية في المنطقة المخصصة للتجارب بهدف فحصها واعتمادها للطرح في الأسواق العالمية والمحلية، وفقا للمواصفات والمقاييس المعتمدة.

5.6

مليار دولار حجم نمو سوق المعلومات بحلول 2024 حسب شركة أس.أي.بي

وخلال السنوات القليلة الماضية شرعت مسقط في استكشاف فرص استخدام التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية لما لها من دور كبير في التحول الرقمي ودفع عجلة التنمية الشاملة في البلاد، التي تواجه تحديات مالية كبيرة تعمل على معالجتها.

وتقول الحكومة إن التكنولوجيا ستقود إلى تطوير قدرات القطاع لتحقيق مؤشرات متقدمة، وخاصة المبادلات التجارية والخدمات اللوجستية وقطاع الصناعة وغيرها لزيادة مساهمته في الناتج المحلي وفق استراتيجية 2040.

وفي حين تراهن مسقط كباقي جيرانها الخليجيين على استقطاب الحلقات الأساسية في صناعة التكنولوجيا والتقنية والذكاء الاصطناعي ضمن مشاريعها الطموحة المستقبلية لتنويع إيراداتها، لكن قد تصطدم بتحديات جديدة تتمثل في زيادة احتمالات تعثر نقل المعرفة من دول العالم المتقدم.

نقص الرقائق يجبر تويوتا على خفض إنتاج السيارات

طوكيو – أعلنت شركة تويوتا اليابانية الخميس أنها ستخفض الإنتاج العالمي لشهر سبتمبر المقبل بنسبة 40 في المئة عن خطتها السابقة، لتصبح أحدث شركة صناعة سيارات كبرى تقلص الإنتاج بسبب النقص الخطير في أشباه الموصلات.

وأبلت أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم من حيث أحجام المبيعات بلاء أفضل من منافساتها، إذ كونت مخزونا كبيرا من الرقائق بموجب خطة استمرار النشاط بعد زلزال في عام 2011 وكارثة فوكوشيما النووية.

لكن ارتفاعا من جديد في الإصابات بفايروس كورونا في أنحاء آسيا فاقم أزمة أشباه الموصلات وأدى إلى تراجع كبير في الإمدادات.

وقال مسؤول تنفيذي في تويوتا إن "تخفيضات شهر سبتمبر تشمل 14 مصنعا في اليابان ومصانع في الخارج حيث ستقلص إنتاجها العالمي المخطط لذلك الشهر بنحو 360 ألف سيارة".

وسرعان ما تراجعت أسهم تويوتا بواقع 4.4 في المئة على وقع هذا النبأ مسجلة أكبر انخفاض يومي منذ ديسمبر 2018، لتدفع المؤشر نيكي القياسي إلى أدنى مستوى في سبعة أشهر.

وفي وقت سابق هذا الشهر قال عملاق صناعة السيارات الياباني إنه يواجه بيئة أعمال غير متوقعة بسبب حالات كوفيد – 19 الجديدة في الاقتصادات الناشئة ونقص أشباه الموصلات وارتفاع أسعار المواد الخام.

وأوقفت الشركة بالفعل خطوط تجميع في بعض المصانع اليابانية بين أواخر يوليو وأوائل أغسطس بما في ذلك مصنع تاهارا، بسبب زيادة الإصابات في فيتنام مما يقيد توريد المكونات، وفقا لما أوردته صحيفة "نيكي" المحلية.

وقال مصدر مطلع لرويترز هذا الشهر إن "تويوتا علقت الإنتاج أيضا في خط تجميع في قوانغتشو بالصين، والذي تشغله مع شريكها المشروع المشترك الصيني قوانغتشو أوتوموبيل غروب".

وفي تايلاند أيضا أوقفت تويوتا الإنتاج الشهر الماضي في ثلاثة مصانع بسبب نقص في مكونات السيارات مرتبط بالجائحة.

وعندما انتشر الوباء قلص صانعو السيارات طلبياتهم وحوّل صانعو الرقائق الإنتاج إلى الإلكترونيات الاستهلاكية مع ارتفاع الإقبال على شراء معدات العمل والتسلية في المنزل، تاركين شركات القطاع في موقف صعب مع تزايد الطلب على المركبات.

أزمة توقف دواليب أكبر مُصنّع في العالم

تخمة المعروض الأميركي وبطء الطلب الصيني يهويان بأسعار النفط

لندن – تسببت مخزونات النفط الأميركية الكبيرة بسبب نقص الطلب وارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى له منذ تسعة أشهر إلى تراجع أسعار الخام في الأسواق العالمية الخميس، عند أدنى مستوى منذ ثلاثة أشهر في ظل المخاوف من عودة انتشار الوباء مرة أخرى.

وتدرس دول مثل الولايات المتحدة، إعطاء جرعة ثالثة للأفراد، ضمن جهود احتواء الوباء، في وقت تتزايد فيه أعداد الإصابات في اقتصادات رئيسة حول العالم.

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط الخام على مستوى العالم بمتوسط يومي 16.5 مليون برميل حاليا و19 مليونا في الظروف الطبيعية.

وتذكي هذه الأنباء المخاوف من تراجع الطلب العالمي على النفط، وسط خطوات يتخذها الأعضاء في تحالف أوبك+ بزيادة إمدادات الخام للسوق وتوقعات بتخمة معروض، مع فرضية انتشار أوسع للوباء.

وانخفض النفط إلى 66 دولارا للبرميل، وهو أدنى مستوى منذ مايو الماضي حيث تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أكتوبر المقبل بنسبة 3.2 في المئة أو 2.2 دولار إلى 66.04 دولارا للبرميل.

كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط، تسليم أكتوبر، بنسبة 3.63 في المئة أو 2.4 دولار، إلى 62.8 دولارا للبرميل.

ويتراجع كل من خام برنت والخام الأميركي منذ ستة أيام متتالية، في أطول سلسلة خسائر منذ هبوط استمر ستة أيام أيضا لعقود الخامين انتهى في 28 فبراير العام الماضي.

وقال نعيم أسلم من شركة أفا تريد للسمسرة لوكالة رويترز إن "المخاوف من ضعف توقعات الطلب نتيجة لزيادة حالات الإصابة بفايروس كورونا في مختلف أنحاء العالم ساهمت في الانخفاض".

وأدى ارتفاع مفاجئ في مخزونات البنزين الأميركية الأسبوع الماضي أيضا إلى زيادة المخاوف حيال بطء الطلب، خاصة أن صيف نصف الكرة الشمالي هو الوقت الذي يشهد عادة ذروة الطلب على الوقود.

نعيم أسلم

ضعف توقعات الطلب بسبب الوباء ساهم في الانخفاض

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية الأربعاء الماضي إن مخزونات البنزين ارتفعت 696 ألف برميل إلى 228.2 مليون برميل، بينما توقع المحللون انخفاضا قدره 1.7 مليون برميل.

لكن الإدارة قالت أيضا إن مخزونات الخام الأميركية انخفضت بواقع 3.2 مليون برميل الأسبوع الماضي إلى 435.5 مليون، وهو المستوى الأدنى منذ يناير 2020.

ويعزز ارتفاع الدولار الضغوط وسط توقعات بأن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) في تقليص برنامج التحفيز هذا العام. ويجعل ارتفاع الدولار النفط أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى ويؤثر عادة على الأسعار.

ويرى محللون أن انخفاض الطلب من الصين وهي أكبر مستهلك للنفط والغاز ومشتقات التكرير في العالم يعد سببا آخر في تراجع أسعار النفط على الرغم من التزام تحالف أوبك+ بالإبقاء على مستويات الإنتاج منخفضة للعام الثالث على التوالي.